02

الرسائل الرئيسية

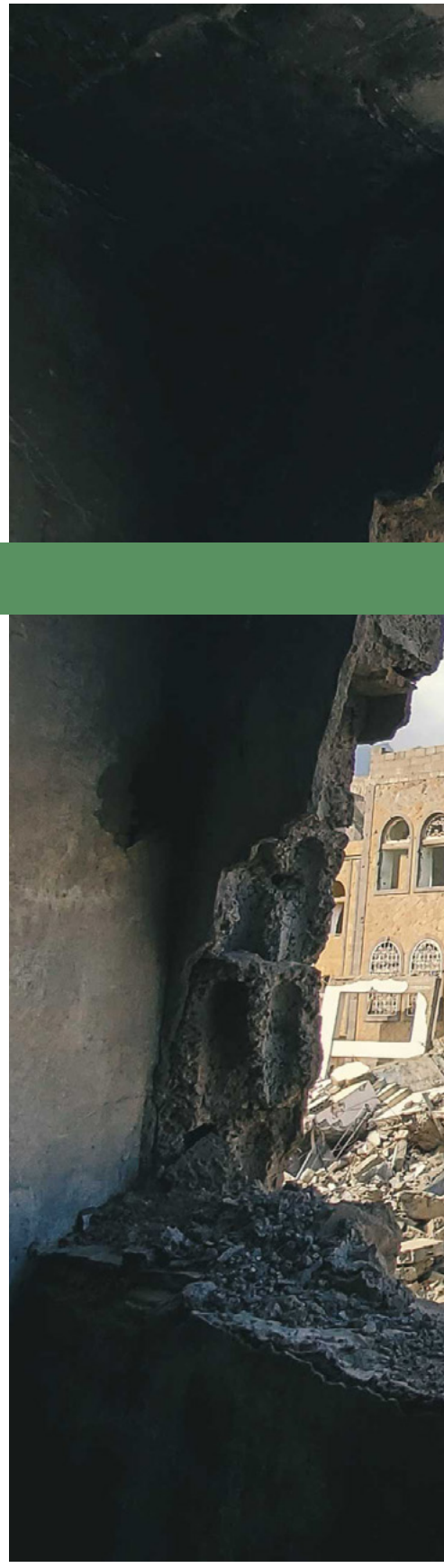

01 من عام 2015 إلى عام 2022، ازدادت مخاطر الأزمات المتشابكة في ثلثي بلدان المنطقة العربية.

02 لم يكن أي من البلدان المرتفعة الدخل في المنطقة العربية معرضاً في الفترة 2015-2022 لمخاطر الأزمات المتشابكة. لكن هذه المخاطر باتت تهدد بشدة كل بلد من بلدانها المنخفضة الدخل والمتأثرة بالنزاعات بحلول عام 2022.

03 المخاطر المرتبطة بالمناخ هي حالياً المخاطر الأسرع نمواً في المنطقة العربية.

04 زادت المخاطر الاقتصادية بين عامي 2021 و2022. وتُعزى هذه الزيادة جزئياً إلى الزيادات في التضخم والديون وبطء نمو الناتج المحلي الإجمالي.

02 مقارعة الأزمات المتشابكة

> يشير مفهوم «الأزمة المتشابكة» إلى حالة تتداخل فيها أزمات متعددة، وترتبط أسبابها وعملياتها معاً بصورة لا تنفصم لإحداث تأثيرات مركبة.
>
> **معهد دراسات التنمية**

شهدت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة أزمات متعددة. فقد عانت بعض بلدانها من الانهيار الاقتصادي، والتضخم الجامح، وتزايد أعباء الديون. وعانت بلدان أخرى من موجات الجفاف، والفيضانات، وموجات الحر نتيجة لتغير المناخ. وقد شهدت بعض البلدان عدم استقرار مؤسسي. كما عانت بلدان معينة من النزاع والحرب والاحتلال. وفي كثير من الحالات، تداخلت هذه الأزمات وعززت بعضها بعضاً، وتمخضت عن عواقب مدمرة. ويُطلق على هذه الظاهرة تعبير «الأزمة المتشابكة»: وهي سلسلة من الأزمات المترابطة التي يعزز بعضها بعضاً (الملحق 3: ما هي الأزمة المتشابكة وكيف تظهر؟).

أ. قياس مخاطر الأزمات المتشابكة في المنطقة العربية

حُدِّدت أربعة مجالات للأزمات المحتملة في المنطقة العربية: المناخ؛ والنزاع والحرب والاحتلال؛ والاقتصاد؛ والمؤسسات. وقد حُسبت مخاطر الأزمات التي تحدث في كل من هذه المجالات على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي، وصُنفت المخاطر في كل مجال على أنها مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة. ثم جُمِّعت هذه المخاطر لحساب المخاطر الكلية للأزمات المتشابكة. ومع أن إطار البيانات يقارن بين عامي 2015 و2021 فقط، فقد حُدِّثت مخاطر الأزمات بقدر أكبر حيثما أمكن ذلك. (الملحق 2: قياس مخاطر الأزمات المتشابكة)

1. مخاطر حدوث أزمة مناخية

الشكل 15. مخاطر حدوث أزمة مناخية

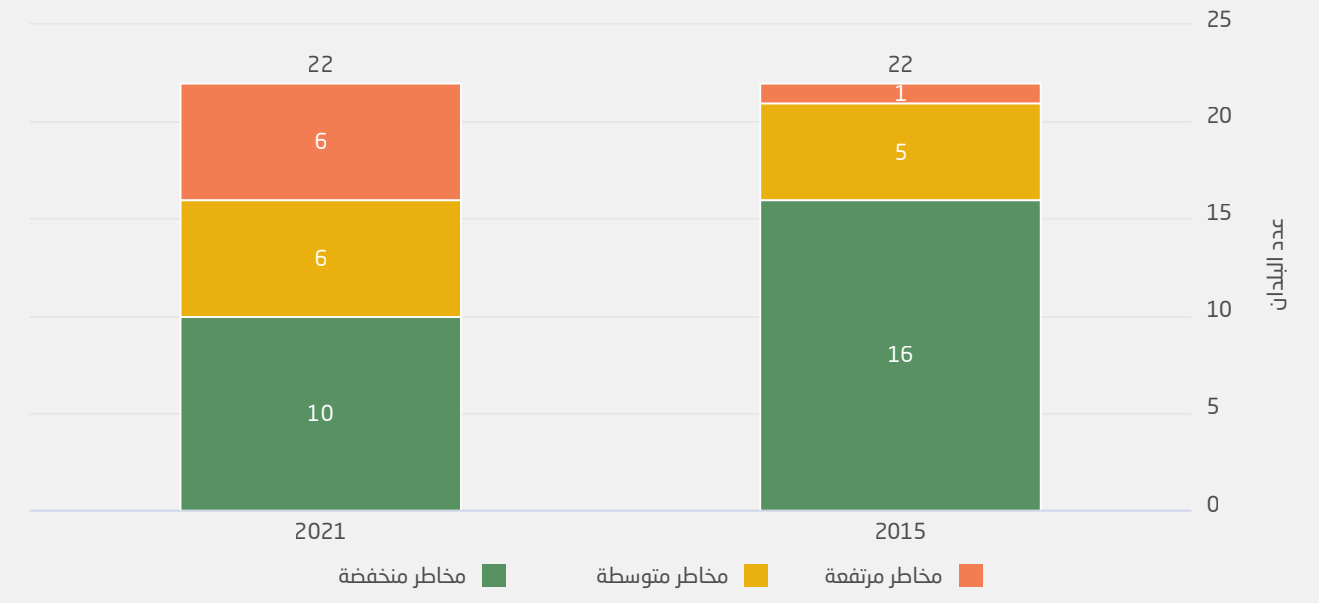

المصدر: حسابات الإسكوا.

ليس من المستغرب، مع تسارع تغير المناخ، أن تزداد مخاطر حدوث أزمات مرتبطة بالمناخ [29] في جميع أنحاء المنطقة العربية. وقد تأثرت البلدان المرتفعة والمتوسطة الدخل كثيراً من تزايد هذه المخاطر. فتغير المناخ ليس مقيداً في واقع الحال بالحدود الدولية.

وبين عامي 2015 و2021، زاد كثيراً عدد البلدان في المنطقة العربية التي اعتُبرت فيها مخاطر حدوث أزمة مرتبطة بالمناخ مرتفعة. وفي عام 2015، اعُتبر بلد واحد فقط في المنطقة (الأردن) معرضاً بدرجة مرتفعة لمخاطر الأزمات المرتبطة بالمناخ. وبحلول عام 2021، ارتفع هذا العدد إلى ستة بلدان (الجزائر، ولبنان، وليبيا، وموريتانيا، ودولة فلسطين، وتونس) (الشكل 15).

وبين عامي 2015 و2021، شهد الأردن والصومال فقط تحسناً في درجة تعرضهما لمخاطر حدوث أزمة مرتبطة بالمناخ. فقد تحسنت مرتبة الأردن من درجة مخاطر مرتفعة إلى درجة مخاطر منخفضة، والصومال من درجة مخاطر متوسطة إلى درجة مخاطر منخفضة. غير أن هذه البيانات لا تبين سوى نقطتين فقط من الوقت (2015 و2021). ومن شأن إجراء تحليل أكثر تعمقاً للاتجاهات أن يكشف عن زيادة واسعة النطاق في مخاطر المناخ في بلدان أخرى في المنطقة. فنظراً للجفاف المستمر مثلاً، من المحتمل أن تكون درجة تعرض الصومال لأزمة مرتبطة بالمناخ قد اعُتبرت مرتفعةً بحلول عام 2023.

2. مخاطر النزاع والحرب والاحتلال

بين عامي 2015 و2021، لم يطرأ تغيُّر مهم على مخاطر حدوث النزاع والحرب والاحتلال في المنطقة العربية [30] (الشكل 16). فالبلدان التي اعتُبرت في عام 2015 معرضةً لمخاطر النزاع والحرب والاحتلال ظلت عموماً على حالها في عام 2021، حيث استمرت النزاعات الطويلة الأمد في جميع أنحاء المنطقة وظلت أسبابها من دون معالجة. وتؤوي هذه البلدان أكثر من ثلث سكان المنطقة. وتُعبّر الحالة في المنطقة أيضاً عن الصلة القوية بين النزاع والتنمية: حيث أن 100 في المائة من السكان في البلدان

الشكل 16. مخاطر النزاع والحرب والاحتلال

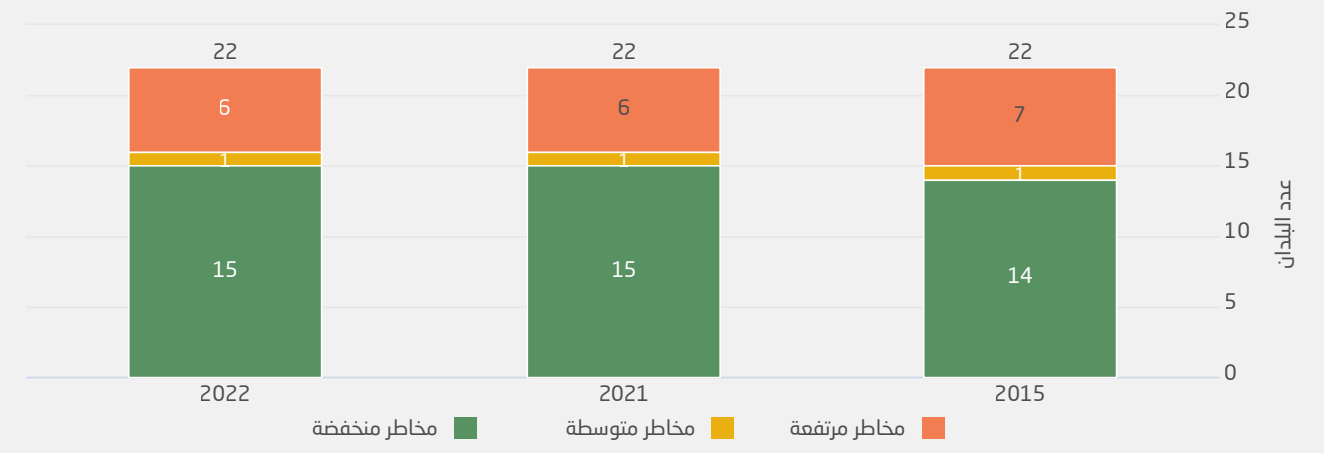

المصدر: حسابات الإسكوا.

المنخفضة الدخل، و94 في المائة من الناس في أقل البلدان نموا، يعيشون تحت رحمة مخاطر النزاع والحرب والاحتلال.

وتُعتبر البلدان المرتفعة الدخل إلى حد كبير في منأىً عن مخاطر النزاع والحرب والاحتلال.

3. مخاطر حدوث أزمة اقتصادية

بين عامي 2015 و2021، ارتفع عدد البلدان في جميع أنحاء المنطقة العربية المعرضة لمخاطر الأزمات الاقتصادية [31]، وكذلك عدد البلدان المعرضة بدرجة منخفضة لمخاطر الأزمات الاقتصادية (الشكل 17). وفي عام 2015، كانت دولة عربية واحدة فقط معرضةً بدرجة مرتفعة لمخاطر الأزمات الاقتصادية. وقد ارتفع العدد إلى بلدينِ بحلول عام 2021. وفي الفترة نفسها، ارتفع عدد البلدان المعرضة بدرجة منخفضة لمخاطر الأزمات الاقتصادية من 15 إلى 17 بلدا.

الشكل 17. مخاطر حدوث أزمة اقتصادية

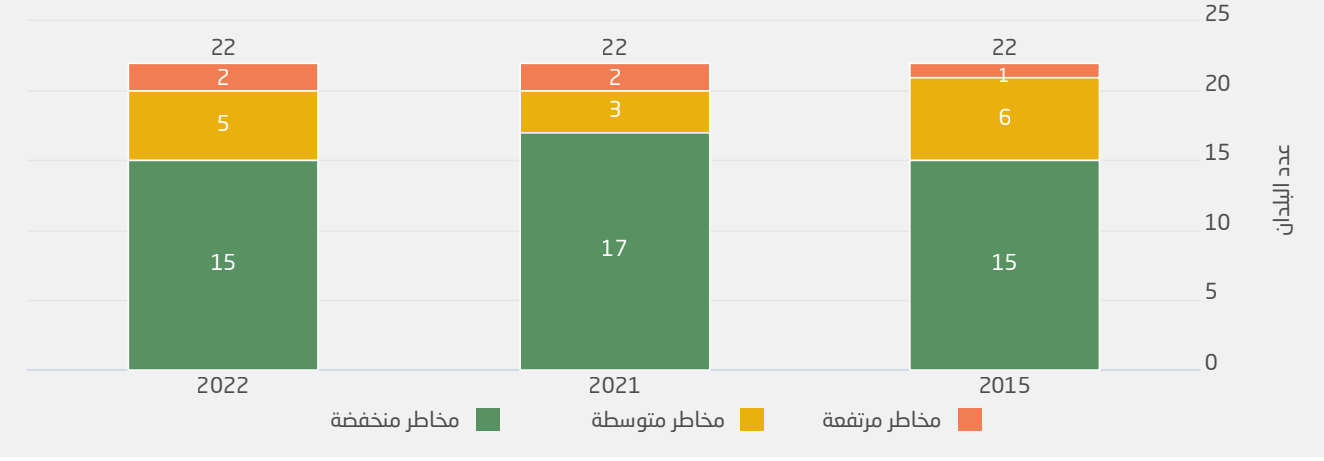

المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 18. درجة المخاطر الاقتصادية

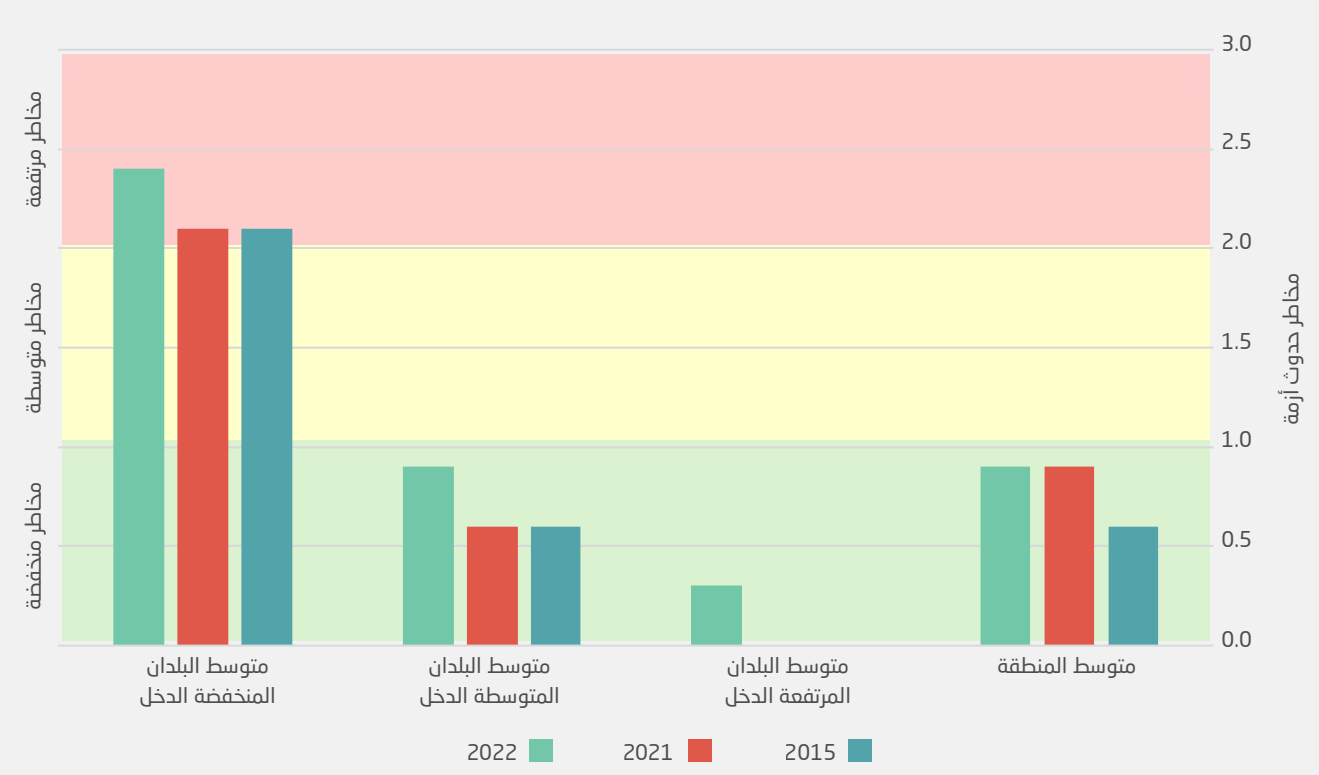

المصدر: حسابات الإسكوا.

وبحلول عام 2022، بقي بلدان عربيان معرضين بدرجة مرتفعة لمخاطر الأزمات الاقتصادية، في حين قل عدد البلدان المعرضة لها بدرجة منخفضة إلى 15 بلدا، وهو نفس عددها المسجل في عام 2015.

وتغيرت درجة مخاطر الأزمات الاقتصادية في السودان من متوسطة إلى مرتفعة في عام 2022 حيث عانى من النمو الاقتصادي السلبي، والارتفاع المستمر في التضخم والديون، والاحتياطيات الدولية المحدودة. وفي الفترة نفسها، خرج لبنان من فئة المخاطر «المرتفعة» في عام 2022 لأن ناتجه المحلي الإجمالي نما بنسبة تقدر بنحو 2.7 في المائة. غير أن عواقب الأزمة الاقتصادية الشديدة التي بدأت في عام 2019 ستظل ملموسةً لسنوات عديدة قادمة.

ويظهر الفحص التفصيلي أنه على الرغم من حدوث تغيير طفيف نسبياً بين فئات المخاطر، فإن درجة مخاطر الأزمات الاقتصادية زادت بوجه عام في جميع بلدان المنطقة العربية بين عامي 2015 و2022 (الشكل 18). وقد شكّل ارتفاع التضخم والديون، ولا سيما خلال عامي 2021 و2022، ضغطاً على اقتصادات العديد من البلدان في المنطقة.

4. مخاطر حدوث أزمة مؤسسية

بين عامي 2015 و2022، ظلت مخاطر حدوث أزمات مؤسسية [32] مرتفعةً في جميع بلدان المنطقة العربية (الشكل 19). وفي ستة بلدان منها (الجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، وليبيا، واليمن)، ظلت مخاطر حدوث هذه الأزمات مرتفعةً طيلة تلك الفترة.

كما ارتفع، بين عامي 2015 و2021، عدد البلدان المعرضة بدرجة منخفضة لمخاطر الأزمات المؤسسية من ستة بلدان إلى سبعة، حيث انتقلت المملكة العربية السعودية والكويت من فئة المخاطر «المتوسطة» إلى فئة المخاطر «المنخفضة»، وتونس من فئة المخاطر «المنخفضة» إلى فئة المخاطر «المتوسطة».

الشكل 19. مخاطر حدوث أزمة مؤسسية

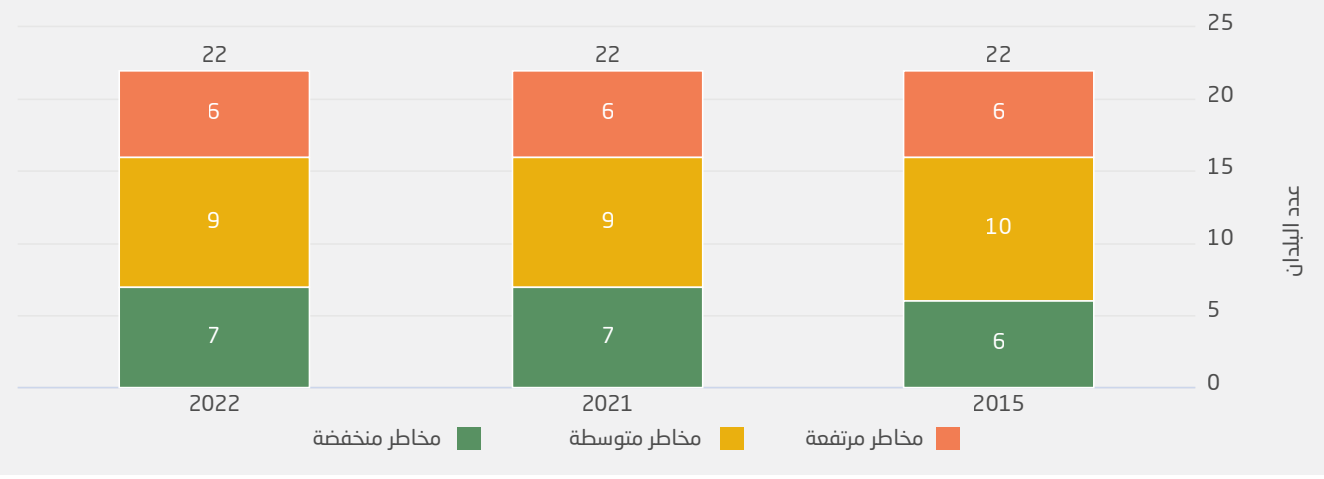

المصدر: حسابات الإسكوا.

ب. رسم خرائط مخاطر الأزمات المتشابكة

وجود أي مزيج من أي من أنواع الأزمات الأربعة المذكورة يمثل مخاطر حدوث أزمة متشابكة.

وقد ظلت المنطقة العربية بوجه عام معرضةً بدرجة متوسطة لمخاطر الأزمات المتشابكة بين عامي 2015 و2022. لكن ثمة اختلافات كبيرة بين البلدان، فقد زادت درجة المخاطر «المتوسطة» في المنطقة زيادةً مطردة.[33] وبعبارة أخرى، فإن مخاطر حدوث الأزمات المتشابكة التي تواجه المنطقة العربية زادت زيادةً مطردةً منذ عام 2015.

ويبين الشكل 20 هذه الزيادة بمزيد من التفصيل. ففي عام 2015، كان هناك سبعة بلدان في المنطقة العربية معرضةً بدرجة مرتفعة لمخاطر الأزمات المتشابكة (العراق، وليبيا، ودولة فلسطين، والسودان، والصومال، والجمهورية العربية السورية، واليمن). وبحلول عام 2021، كان لبنان قد دخل مجموعة البلدان المعرضة للمخاطر، ليصل مجموعها إلى ثمانية بلدان. وظلت ستة بلدان معرضة بدرجة منخفضة لمخاطر الأزمات المتشابكة طيلة هذه الفترة.

الشكل 20. البلدان المعرضة لمخاطر الأزمات المتشابكة في المنطقة العربية

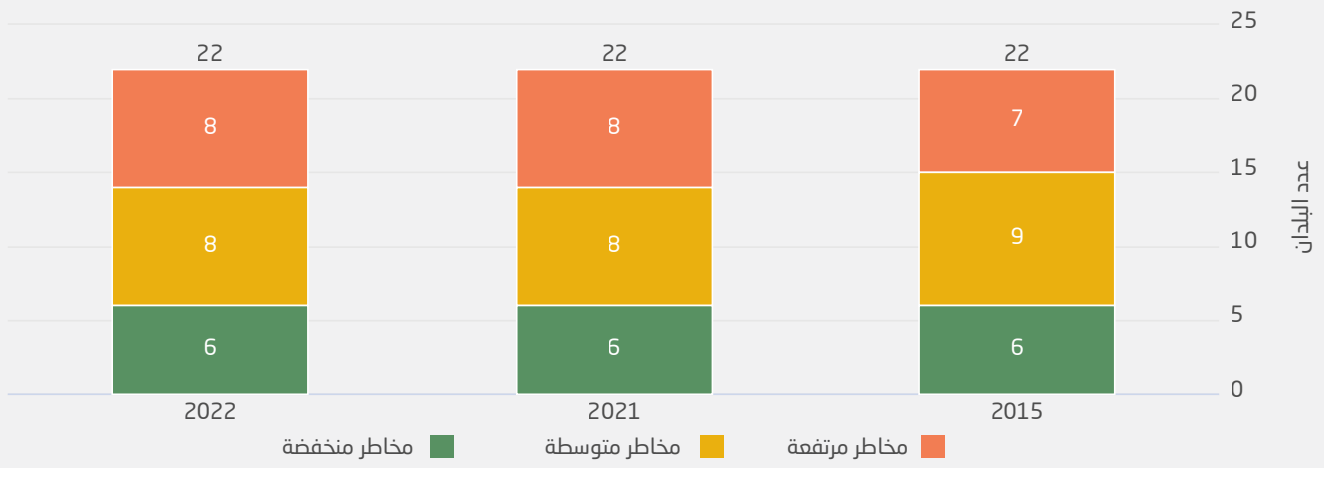

المصدر: حسابات الإسكوا.

ويعرض الشكل 21 المستوى المطلق لمخاطر الأزمات المتشابكة حسب مجموعات البلدان في الأعوام 2015 و2021 و2022. وقد زادت المخاطر بصورة جلية وثابتة خلال هذه الفترة. ويوضح الشكل 22 تغيُّر مستوى مخاطر الأزمات المتشابكة في جميع أنحاء المنطقة.

وتُعتبر البلدان المرتفعة الدخل إلى حد كبير في منأىً عن مخاطر الأزمات المتشابكة (الشكل 23). وبحلول عام 2022، ظلت البحرين فقط من بينها معرضةً بدرجة متوسطة لمخاطر الأزمات المتشابكة، وذلك بسبب المخاطر الاقتصادية والمتعلقة بالمناخ. أما جميع البلدان الأخرى في هذه المجموعة فكانت معرضةً بدرجة منخفضة لمخاطر الأزمات المتشابكة.

الشكل 21. مخاطر الأزمات المتشابكة في المنطقة العربية

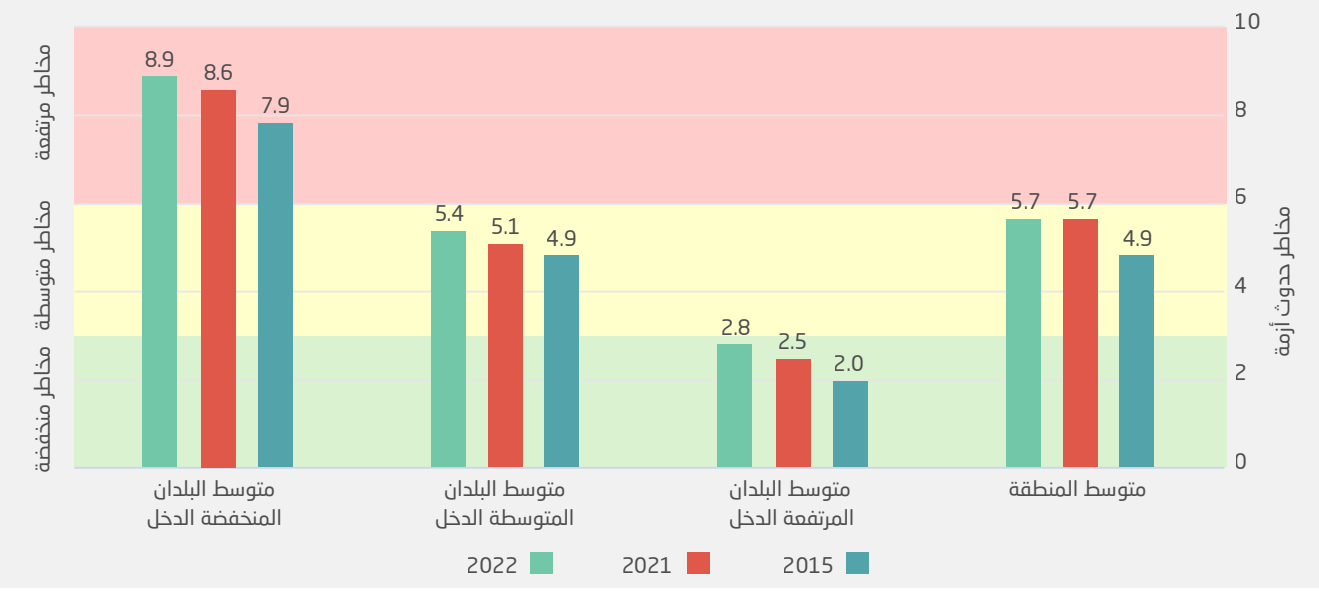

المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 22. رسم خرائط مخاطر الأزمات المتشابكة

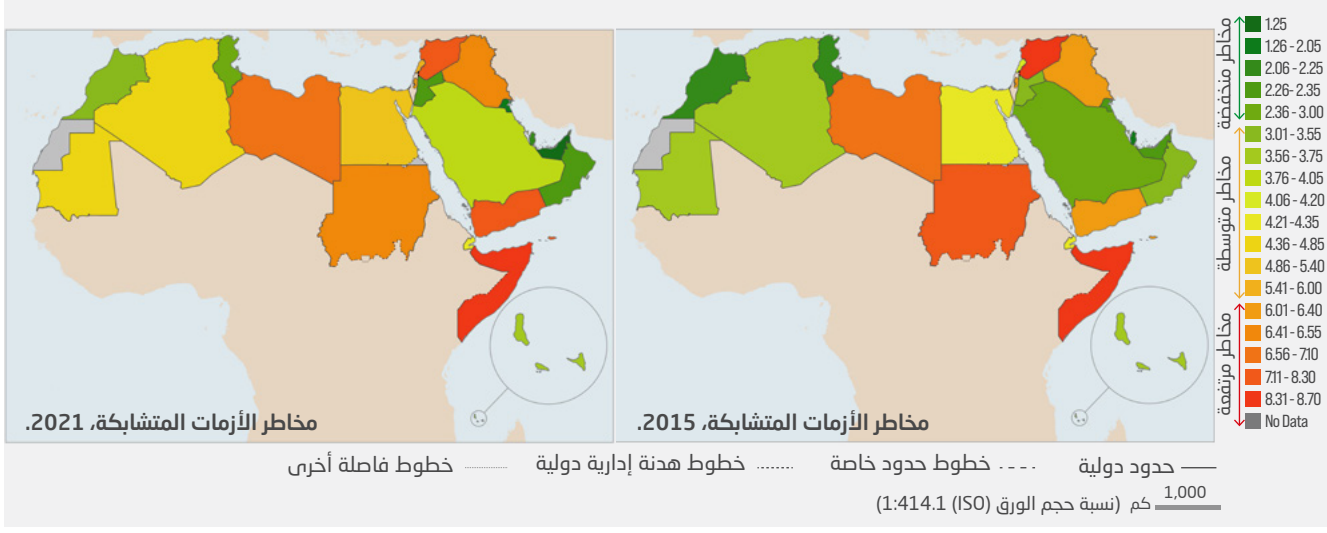

المصدر: تقديرات مختبر الإسكوا الإحصائي الجغرافي.

ملاحظة: لا تنطوي الحدود والأسماء المبينة في هذه الخريطة والتسميات المستخدمة فيها على أي إقرار أو قبول رسمي من جانب الأمم المتحدة.

الشكل 23. البلدان المرتفعة الدخل المعرضة لمخاطر الأزمات المتشابكة

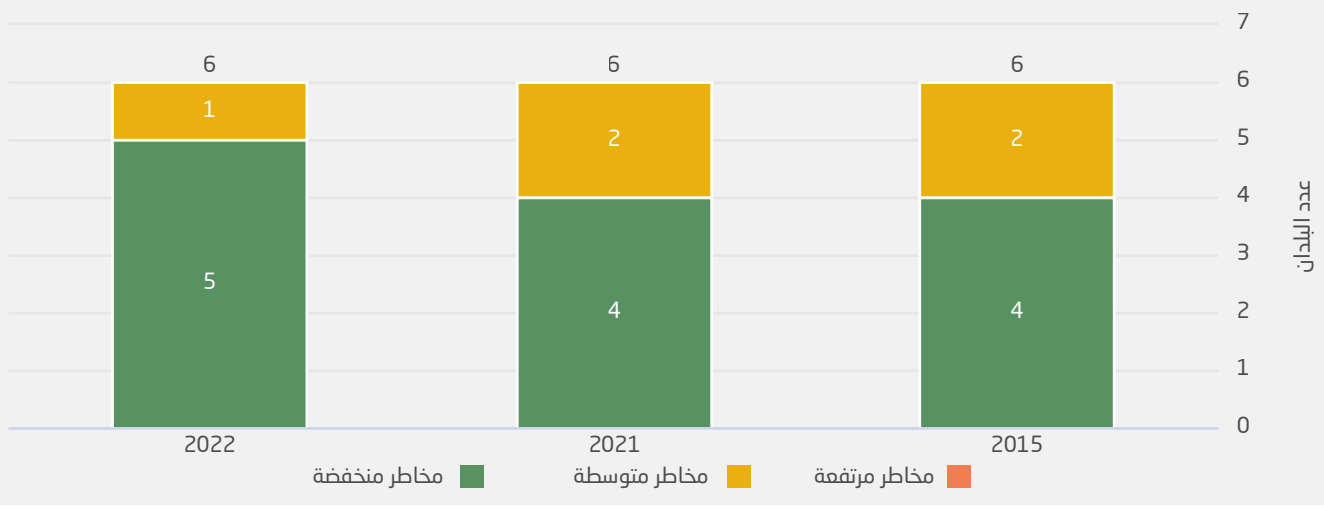

المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 24. البلدان المتوسطة الدخل المعرضة لمخاطر الأزمات المتشابكة

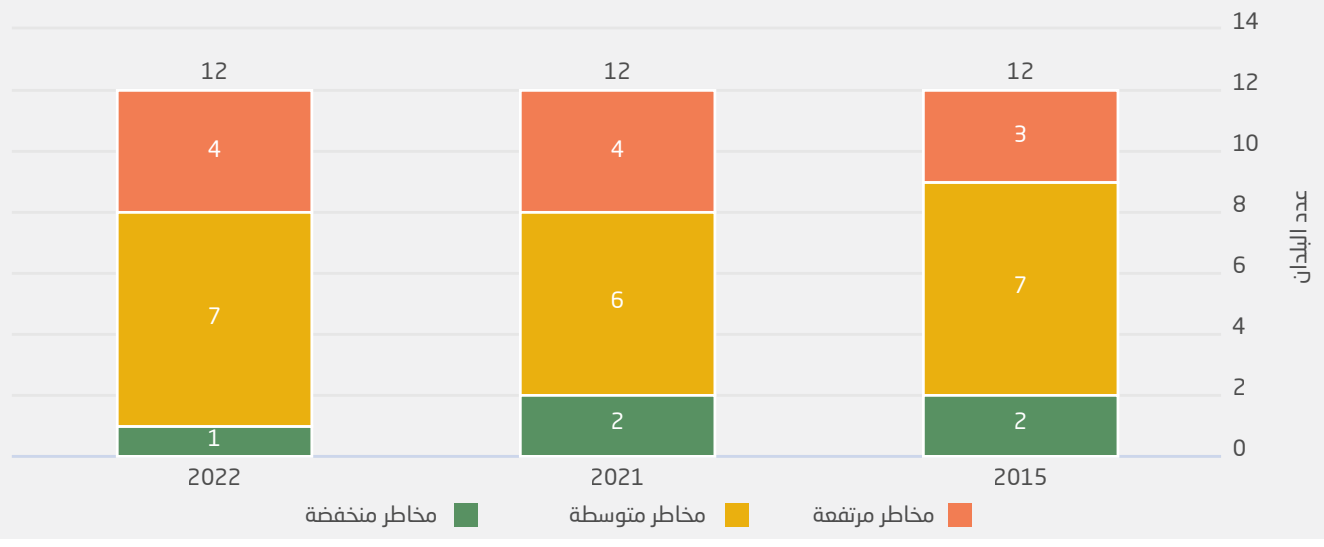

المصدر: حسابات الإسكوا.

ودخلت عُمان لفترة وجيزة في فئة المخاطر «المتوسطة» في عام 2015، على غرار المملكة العربية السعودية في عام 2021. بيد أن كلا البلدين نجحا في خفض درجة المخاطر لديهما بحلول عام 2022. وكانت عُمان أحد بلدينِ فقط في المنطقة – الأردن هو البلد الثاني – انخفضت مخاطر الأزمات المتشابكة فيهما بين عامي 2015 و2021. وفي عُمان، يعزى هذا الانخفاض إلى تحسُّن درجة البلد في مؤشر السلام العالمي، من درجة أعلى بقليل من عتبة المخاطر «المنخفضة» إلى درجة أقل منها بقليل.

وفي المقابل، شهدت البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة زيادةً مطردةً في مخاطر الأزمات المتشابكة منذ عام 2015. ففي ذلك العام، كانت ثلاثة بلدان (العراق، وليبيا، ودولة فلسطين) معرضةً بدرجة مرتفعة لمخاطر الأزمات المتشابكة. وارتفع عددها إلى أربعة بلدان عندما دخل لبنان إلى فئة المخاطر «المرتفعة» في عام 2021 وظل فيها في عام 2022. كما انخفض عدد البلدان المعرضة بدرجة منخفضة لمخاطر الأزمات المتشابكة من بلدينِ في عام 2015 (المغرب وتونس) وعام 2021 (الأردن وتونس) إلى بلد واحد

فقط (الأردن) في عام 2022 (الشكل 24). ويعزى انخفاض مخاطر الأزمات المتشابكة في الأردن في عام 2021 إلى تأثير أقل حدة لتغير المناخ في ذلك العام، لا يُتوقع أن يستمر في المستقبل.

أما جميع البلدان المنخفضة الدخل فقد ظلت معرضةً بدرجة مرتفعة لمخاطر الأزمات المتشابكة طيلة الأعوام 2015 و2021 و2022. لكن مستوى المخاطر التي يتعرض لها كل بلد قد اشتد طيلة هذه الفترة.

الشكل 25. البلدان المنخفضة الدخل المعرضة لمخاطر الأزمات المتشابكة

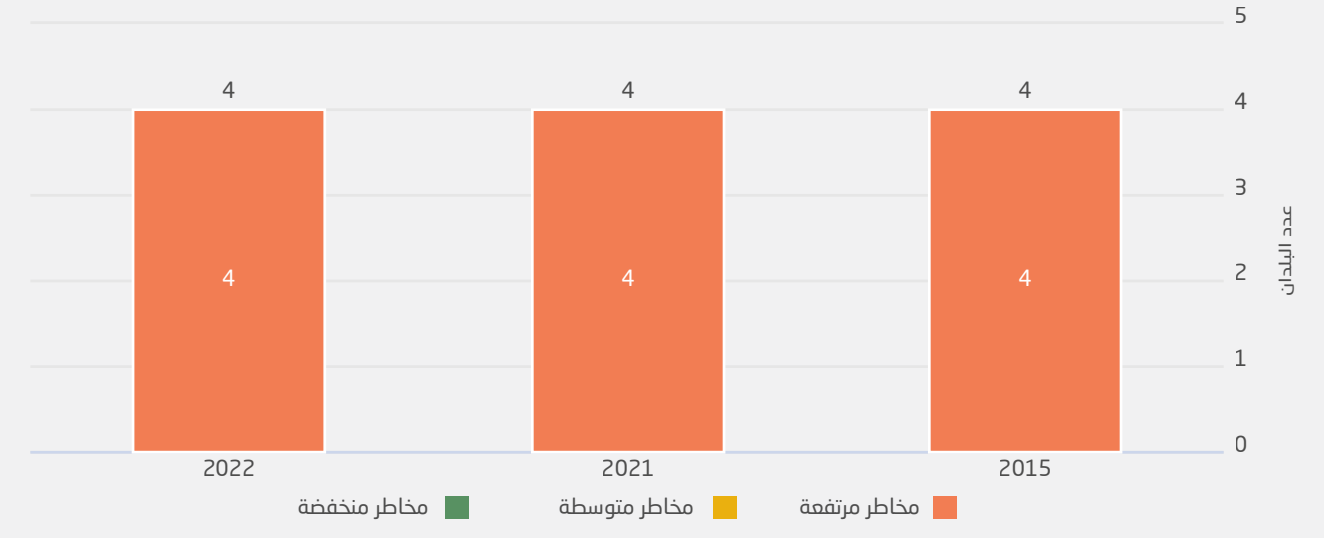

المصدر: حسابات الإسكوا.